

بيان عام - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 29/3111/2020

التاريخ: 25 سبتمبر/أيلول 2020

أسقطوا التهم الموجهة إلى إبراهيم امريكلي وضعوا حداً للاعتقالات التعسفية للصحفيين والنشطاء في الصحراء الغربية

قالت منظمة العفو الدولية اليوم - قبل عقد جلسة الاستماع أمام إحدى المحاكم في العيون، وهي مدينة تقع في شمال الصحراء الغربية، في 28 سبتمبر/أيلول 2020، إن السلطات المغربية يجب أن تسقط فوراً التهم الملفقة الموجهة إلى الصحفي المواطن إبراهيم امريكلي.

في 17 مايو/أيار، اتهم المدعي العام للمحكمة الابتدائية في العيون إبراهيم امريكلي بـ"خرق الأوامر المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية"، بموجب مرسوم حالة الطوارئ الصحية الذي تم تمريره في مارس/أذار 2020، و"إهانة الموظفين العموميين"، استناداً إلى المادة 263 من قانون العقوبات. وفي الجلسة الأولى التي عقدت في 7 سبتمبر/أيلول، قررت المحكمة الابتدائية في العيون تأجيل المحاكمة إلى 28 سبتمبر/أيلول.

وعلى الرغم من أن حالة الطوارئ الصحية خلال تفشي وباء فيروس كوفيد-19 قد تستوجب فرض الدولة لإجراءات تقييدية، فإن ظروف اعتقال إبراهيم امريكلي، واستجوابه، والتهم الموجهة إليه، تشير إلى أنه تم استهدافه بسبب عمله كصحفي مواطن وناشط حقوقي.

إبراهيم امريكلي، 23 عاماً، يعمل لصالح مؤسسة النشطاء، وهي منظمة شبابية صحراوية تأسست في عام 2013، وتقوم برصد حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وكان يقوم بتغطية الاحتجاجات وكذلك العمل على أفلام وثائقية مثل [تقرير](#) حول منجم بو كراع للفوسفات في الصحراء الغربية.

وفي 15 مايو/أيار، عند الساعة 11 مساءً، اعتقل أربعة من رجال الشرطة إبراهيم امريكلي، بينما كان متوجهاً إلى الصيدلية، واحتجزوه لمدة 48 ساعة تقريباً، خلال فترة الحجر الصحي الشامل بسبب وباء فيروس كوفيد-19. وفي وقت إلقاء القبض عليه، كان يحمل تصريحاً بالتنقل، وهو ما اطلعت عليه منظمة العفو الدولية.

وقام ضباط الشرطة بنقله إلى مركز الشرطة.

وفي حديثه مع منظمة العفو الدولية، ذكر إبراهيم امريكلي: "في مركز الشرطة كان هناك ثلاثة من الضباط. أخبرني أحدهم أنني متهم "برشق الحجارة" على قوات الشرطة في 28 أبريل/نيسان 2020، عندما كنت في منزلي طيلة اليوم. ثم احتُجزت بمفردي في زنزانة لعدة ساعات مكبل اليدين. كان شهر رمضان، ولكن لم أعط أي طعام أو ماء قبل بداية الصيام. في اليوم التالي، تم استجوابي بين الساعة 11 صباحاً و2 بعد الظهر بشأن عملي مع المؤسسة وحول تهمة "رشق الحجارة". وقام اثنان من رجال الشرطة بإهانتي وصفعي. بعد ذلك، قدام لي محضر الاستجواب للتوقيع عليه، والذي طلبت قراءته ولكن قيل لي إنه لا يمكنني ذلك، وأنه عليّ التوقيع عليه فقط. فرفضت. ثم صفعاني وأهاناني لمدة ساعتين. وفتحا هاتفي وتصفحوا صور عائلتي وضحكوا عليهم، بما في ذلك فيديو من 2012، حيث كنت أحمل العلم الصحراوي. كان الضغط عليّ شديداً جداً، لذا انتهى بي الأمر بالتوقيع على المحضر دون قراءته."

في 17 ماي/أيار، اقتاد ضباط الشرطة إبراهيم امريكلي إلى المحكمة الابتدائية بالعيون، حيث أخبره قاضي أنه اعترف في محضر الاستجواب بـ "برشق الحجارة" و "إهانة الموظفين العموميين". وأفرج عنه القاضي بدفع كفالة (3000 درهم، أو حوالي 300 دولار) في ذلك اليوم.

وأخبر إبراهيم امريكلي منظمة العفو الدولية أنه اعتقل في السابق ثلاث مرات، على الأقل، بين عامي 2017 و2019 لفترات زمنية تتراوح بين أربعة أيام وشهرين بتهم زائفة: "بارتكاب أعمال عنف"، استناداً إلى "اعترافات" موقعة تحت التهديد. في كل مرة، تم اعتقاله بشكل تعسفي في الشارع المجاور لمنزله، أو عند الذهاب للحصول على أوراق إدارية.

وفي قضية مماثلة، في 1 يوليو/تموز 2020، اعتقل ضباط شرطة في العيون بشكل تعسفي مؤسس شبكة "الكركرات" الإعلامية، الصابي يحظيه، 39 عاماً، أثناء توجهه إلى مركز الشرطة للحصول لاستخراج شهادة إدارية. وأخبر منظمة العفو الدولية أن الشرطة استجوبته لمدة 10 ساعات، على الأقل، حول الخط التحريري لوسيلة الإعلام التي أسسها، وموظفيها وتمويلها، بالإضافة إلى تعليقاته الشخصية عبر الإنترنت، وتحديدًا حول تعليق نُشر في 28 يونيو/حزيران، حيث علق ساخراً على تعليق لأحد أعضاء البرلمان المغربي عن الملك محمد السادس.

وقال الصابي يحظيه لمنظمة العفو الدولية إن الشرطة أهانته وهددته بـ"الاعتقال والاعتصاب والقتل"، ومحاكمته بتهمة "إهانة" الملك، وهي تهمة غالباً ما تستخدم في المغرب/الصحراء الغربية لمقاضاة النشطاء والصحفيين الذين يعبرون عن مواقف انتقادية عبر الإنترنت. وقد أطلق سراحه من دون محاكمة.

خلفية

تعد الصحراء الغربية موضع نزاع إقليمي بين المغرب، الذي ضم الإقليم في عام 1975، ويزعم سيادته عليه، وجبهة البوليساريو التي تدعو إلى إقامة دولة مستقلة في الإقليم؛ وأنشأت حكومة في المنفى، معلنة ذاتياً، في مخيمات اللاجئين في تندوف، جنوب غرب الجزائر. وتدعو تسوية الأمم المتحدة التي أجرتها في عام 1991، والتي أنهت القتال بين المغرب وجبهة البوليساريو، إلى تنظيم استفتاء لشعب الصحراء الغربية لممارسة حقه في تقرير المصير باختيار الاستقلال أو الاندماج إلى المغرب. ولم يتم إجراء الاستفتاء في خضم النزاعات المستمرة حول عملية تحديد من يمكنه التصويت في الاستفتاء.

وحتى اليوم، يدير المغرب بحكم الأمر/الواقع الأراضي الواقعة غرب الجدار الرملي - وهو جدار رملي يبلغ طوله 2700 كيلومتر، يفصل بين المناطق المغربية والمناطق التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية.